

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إلا أن تكون في يد إنسان كالراكب والساائق والقاعد .

قوله إلا أن تكون في يد إنسان كالراكب والساائق والقاعد .

يعني : إذا كان قادراً على التصرف فيها فيضمن ماجنت يدها أو فمها دون ماجنت رجلها وهذا المذهب .

قال الحارثي هذا الصحيح من المذهب جزم به في الهدایة وخلافه الصغير والشرف أبو جعفر وابن عقيل في التذكرة والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والوجيز وغيرهم وقدمه في المغني و الشح و شرح الحارثي و الفروع و الفائق وغيرهم وعليه جماهير الأصحاب

وعنه : يضم السائق جنائية رجلها .

قال القاضي و ابن عقيل : وهي أصح لتمكن السائق من مراعاة الرجل بخلاف الراكب والقاعد .

وعنه : يضمن ماجنت برجلها سواء كان سائقاً أو قاعداً أو راكباً ذكرها في المغني وغيره .

قال الحارثي : وأورد في المغني هذا الخلاف مطلقاً في القاعد والساائق والراكب والصواب : ما حكاه في الكافي وغيره من التقىيد بالسائق فإنه مأخوذ من القاضي و القاضي إنما ذكره في السائق فقط انتهى .

قلت : هذا غير مؤثر فيما أورده المصنف من الإطلاق لأن جماعة من الأصحاب حكوا الروايات الثلاث والناقل مقدم على النافي .

وقال في المحرر : يضمن إذا كان معها راكباً أو قائداً أو سائقاً ماجنت بيدها وفمها ووطء رجلها دون نفحها ابتداء انتهى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقال ابن البنا : إن نفتح برجلها - وهو يسير عليها - فلا ضمان وإن كان سائقاً : ضمن ما جنت برجلها . فوائد .

منها : لو كبحها باللجام زيادة على المعتاد أو ضربها في الوجه : ضمن ماجنت رجلها أيضاً ولو لمصلحة .

قال الحارثي لا يختلف الأصحاب في وجوب الضمان وطئاً ونفحاً .

وطاهر نقل ابن هانئ في الوطء : لا يضمن .

ونقل أبو طالب : لا يضمن ما أصابت برجلها أو نفتحت بها لأنه لا يقدر على حبسها وهو ظاهر

كلام جماعة قاله في الفروع .

ومنها : لا يضمن ماجنت بذنبها على الصحيح من المذهب كرجلها .

قال في الفروع : ولاضمان بذنبها في الأصح جزم به في الترغيب وغيره .

وجزم به أيضا في الرعاعين و الحاوي الصغير و الفائق وغيرهم مع ذكرهم الخلاف في الرجل وقيل : يضمن .

قال الحارثي : والذنب كالرجل يجري فيه الخلاف في السائق ولا يضمن به الراكب والقائد كما لا يضمن بالرجل وجها واجدا كذا أورده في الكافي انتهى .

ومنها : لو كان السبب من غير السائق والقائد والراكب مثل إن نخسها أو نفرها غيره : فالضمان على من فعل ذلك جزم به في المغني و الشح وشح الحارثي و الفروع وغيرهم .

ومنها : لوجنى ولد الدابة : ضمن على الصحيح من المذهب نص عليه واختاه ابن أبي موسى و السامي وقطعها به وقدمه في الفروع شرح الحارثي .

قال الشيخ تقي الدين ٦ : يضمن إن فرط نحو أن يعرفه شموسا وإلا فلا .

وقيل : لا يضمن مطلقا واختاره المصنف والشارح وقدمه في الفائق .

ومنها : لو كان الراتب اثنان : فالضمان على الأول إلا أن يكون صغيرا أو مريضا ونحوهما وكان الثاني متوليا تدبيرها فيكون الضمان عليه .

قال الحارثي : وإن اشتراكا في التصرف اشتراكا في الضمان .

وإن كان مع الدابة سائق وقائد : فالضمان عليهم على الذهب وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : وعن بقد المالكية : الضمان على القائد وحده .

قال : وهذا قول حسن .

وإن كان معهما أومع أحدهما راكب : اشتراكوا في الضمان على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع .

وفيه وجه آخر : الضمان على الراكب فقط وأطلقهما في المغني و الشح و شرح الحارثي و الفائق .

وقيل : يضمن القائد فقط وهو احتمال في المغني .

ومنهما : الإبل والبغال والمقطرة كالبهيمة الواحدة على قائدتها الضمان وإن كان معه سائق ساركه في ضمان الأخير منها دون ما قبله هذا إذا كان في آخرها فإن كان في أولها : شارك في الكل وإن كان فيما عدا الأول : شارك في ضمان ما باشر سوقه دون ما قبله وشارك فيما بعده .

وإن انفرد راكبا بالقطار وكان على أوله : ضمن حنایة الجميع قاله الحارثي .

قال المصنف في المغني ومن تبعه : المقطور على الجمل المركوب : يضمن جنابته لأنفي حكم القائد له .

فأما المقطر على الجمل الثاني : فينبغي أن لا يضمن جنابته لأن الراكب الأول لا يمكنه حفظه عن الجنابة انتهى .

قال الحارثي : وليس بالقوى فإن ما بعد الراكب إنما يسير بسيره وبطأ بوطئه فأمكن حفظه عن الجنابة فضمن كالمقطر على ما تحته انتهى .

ومنها : لو انفلت الدابة ممن هي في يده وأفسد : فلا ضمان قاله الحارثي .

ومنها : لا فرق في الراكب والسائل والقائد بين المالك والأجير والمستأجر والمستعير والموصى إليه بالمنفعة وعموم نصوص الإمام أحمد ( بقضيه